

دور مؤسسة الأوقاف في الحفاظ على التعليم وتطويره في ظل الدولة العثمانية

م.د. عصام صلاح الدين علي البياتي

الجامعة التقنية الشمالية / كلية البولتيكنك كركوك / العراق

isam975@ntu.edu.iq

الاستلام (Received) : 2026 / 05/ 08 التعديل (Revision) : 2026 / 05/21

القبول (Accepted) : 2026 /06/ 30 النشر (Published) : 2026/ 09/30

This work is licensed under a [Creative Commons Attribution](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)



4.0 International License

المستخلص

تعد مؤسسة الأوقاف من أهم المؤسسات الحضارية التي أسهمت في دعم التعليم واستمراره عبر مختلف مراحل التاريخ الإسلامي، وقد بلغت هذه المؤسسة درجة عالية من التنظيم والتأثير في ظل الدولة العثمانية التي أولت اهتماماً كبيراً بالعملية التعليمية بوصفها ركيزة أساسية في بناء الدولة والمجتمع. وقد هدفت الأوقاف العثمانية إلى توفير الموارد المالية اللازمة للمؤسسات التعليمية المختلفة من مدارس وكتاتيب ومعاهد ومكتبات، الأمر الذي مكّنها من أداء وظائفها التعليمية بعيداً عن تقلبات المالية والإدارية التي قد تواجهها الدولة، كما أسهمت الأوقاف في توسيع نطاق التعليم من خلال إنشاء المؤسسات العلمية في مختلف الولايات العثمانية، وتوفير الرواتب للمعلمين والباحثين والطلاب، فضلاً عن دعم حركة التأليف والنسخ وحفظ التراث العلمي.

يتناول هذا البحث دور مؤسسة الأوقاف في الحفاظ على التعليم وتطويره في ظل الدولة العثمانية، من خلال بيان الأسس التنظيمية والمالية التي قامت عليها الأوقاف التعليمية، والكشف عن إسهامها في ضمان استمرارية المؤسسات التعليمية، ثم دراسة دورها في تطوير الحياة العلمية والمعرفية والارتقاء بالمخرجات التعليمية، ويعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي من خلال تتبع نشأة الأوقاف التعليمية وتطورها وتحليل آثارها في المجال التعليمي والعلمي، وقد توصل البحث إلى أن الأوقاف مثلت أحد أهم العوامل التي أسهمت في استقرار النظام التعليمي العثماني واستمراره، كما لعبت دوراً محورياً في توسيع دائرة التعليم وتعزيز مكانة العلم والعلماء في المجتمع العثماني.

الكلمات المفتاحية: الأوقاف، التعليم، الدولة العثمانية، المدارس العثمانية، الأوقاف التعليمية، التنمية العلمية.

Abstract:

The waqf institution was one of the most influential civil and charitable institutions in Islamic civilization, playing a crucial role in supporting public welfare and sustaining educational activities across different historical periods. During the Ottoman Empire, educational endowments reached an advanced level of organization and effectiveness, becoming a fundamental pillar in preserving and developing the educational system. Through dedicated financial resources, waqfs ensured the establishment, maintenance, and continuity of schools, madrasas, libraries, and other educational institutions throughout the vast territories of the empire. This financial independence enabled educational establishments to perform their functions with stability and continuity, regardless of political or economic fluctuations.

This study examines the role of the waqf institution in preserving and developing education during the Ottoman period by analyzing the organizational and financial foundations of educational endowments and their contribution to sustaining educational institutions. It also explores the impact of waqfs on the expansion of scientific and educational activities through the establishment of schools and libraries, the support of scholars and students, and the promotion of intellectual and cultural production. The study adopts a historical-analytical approach by tracing the evolution of educational waqfs and assessing their influence on the educational and scientific landscape of the Ottoman Empire. The research concludes that waqfs constituted one of the most significant factors behind the stability and continuity of the Ottoman educational system and played a vital role in enhancing scientific development and strengthening the status of learning and scholars within Ottoman society.

Keywords: Waqf, Education, Ottoman Empire, Educational Endowments, Ottoman Schools, Scientific Development.

المقدمة

احتلت مؤسسة الوقف مكانة بارزة في الحضارة الإسلامية بوصفها إحدى أهم الأدوات التي أسهمت في تحقيق التكافل الاجتماعي ودعم المصالح العامة، وقد شملت أدوارها مجالات متعددة كان من أبرزها مجال التعليم. وفي ظل الدولة العثمانية اكتسبت الأوقاف أهمية استثنائية نتيجة اتساع رقعة الدولة وتنامي حاجتها إلى مؤسسات تعليمية قادرة على إعداد الكوادر العلمية والإدارية والدينية. وقد أسهمت الأوقاف في توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المدارس والمعاهد والمكتبات والمحافظة عليها، الأمر الذي جعلها عنصراً أساسياً في استمرارية التعليم وتطوره. ومن هنا تبرز أهمية دراسة الدور الذي أدته مؤسسة الأوقاف في الحفاظ على التعليم وتطويره خلال العهد العثماني، وبيان أثرها في ازدهار الحركة العلمية والثقافية.

أولاً: أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من أهمية مؤسسة الوقف نفسها بوصفها إحدى الركائز الأساسية التي قامت عليها الحياة العلمية والتعليمية في الدولة العثمانية. كما يسهم البحث في إبراز دور المؤسسات الأهلية في دعم التعليم واستدامته، والكشف عن التجربة العثمانية في توظيف الأوقاف لخدمة المعرفة والعلم، الأمر الذي يثري الدراسات التاريخية المتعلقة بالتعليم والمؤسسات الوقفية.

ثانياً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى التعريف بمؤسسة الأوقاف التعليمية في الدولة العثمانية وبيان أسسها التنظيمية والمالية، والكشف عن دورها في الحفاظ على استمرارية العملية التعليمية، وتحليل إسهاماتها في تطوير المؤسسات العلمية والمعرفية، فضلاً عن بيان أثرها في الارتقاء بالمستوى العلمي والتربوي في المجتمع العثماني.

ثالثاً: منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي من خلال تتبع نشأة الأوقاف التعليمية وتطورها في الدولة العثمانية، وتحليل وظائفها وأدوارها المختلفة في دعم التعليم والمحافظة عليه وتطويره، مع الاستفادة من المصادر التاريخية والدراسات الحديثة ذات الصلة بموضوع البحث.

رابعاً: إشكالية البحث

ينطلق البحث من إشكالية رئيسة تتمثل في التساؤل الآتي: ما الدور الذي أدته مؤسسة الأوقاف في الحفاظ على التعليم وتطويره في ظل الدولة العثمانية؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية:

- 1- ما الأسس التي قامت عليها الأوقاف التعليمية؟
- 2- وكيف أسهمت في استمرارية المؤسسات التعليمية؟
- 3- وما مدى تأثيرها في تطوير الحياة العلمية والمعرفية في الدولة العثمانية؟

خامساً: خطة البحث

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين، تناول المبحث الأول الأوقاف العثمانية ودورها في ترسيخ النظام التعليمي، من خلال مطلبين خصص الأول للأوقاف التعليمية وأسس دعم المؤسسات التعليمية في الدولة العثمانية، بينما تناول المطلب الثاني دور الأوقاف في ضمان استمرارية التعليم ونشره. أما المبحث الثاني فقد عالج إسهام الأوقاف في تطوير الحياة العلمية والتعليمية، وذلك من خلال مطلبين تناول الأول دور الأوقاف في التوسع بالمؤسسات العلمية وتنمية الموارد المعرفية، بينما تناول الثاني أثر الأوقاف في الارتقاء بالمخرجات العلمية والتربوية، ثم اختتم البحث بأهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

الأوقاف العثمانية ودورها في ترسيخ النظام التعليمي

شكلت مؤسسة الوقف في الدولة العثمانية أحد الأعمدة الرئيسية التي قام عليها النظام التعليمي، إذ لم يكن التعليم نشاطاً تابعاً مباشراً لميزانية الدولة فحسب، بل كان يعتمد بدرجة كبيرة على منظومة وقفية مستقلة وفرت له الاستمرارية والاستقرار، وقد أسهم هذا النظام في جعل التعليم العثماني أكثر مرونة وقدرة على التوسع في مختلف الأقاليم، حيث ارتبطت المدارس والكتاتيب والمدارس العالية بعقود وقفية تحدد مصادر التمويل وطرق الإنفاق بشكل دقيق.

وقد أدى هذا التنظيم الوقفي إلى ترسيخ بنية تعليمية متكاملة تقوم على التمويل الذاتي المستدام، حيث تكفلت الأوقاف برواتب المعلمين والطلاب وصيانة الأبنية التعليمية وتوفير الكتب والمستلزمات الدراسية، كما ساعدت على انتشار التعليم في المدن الكبرى والمناطق الريفية على حد سواء.

وبناءً عليه سوف نقسم هذا المبحث إلى مكملين أساسيين، في المطلب الأول سنتحدث عن الأوقاف التعليمية وأسس دعم المؤسسات التعليمية في الدولة العثمانية، أما في المطلب الثاني سوف نتحدث عن دور الأوقاف في ضمان استمرارية التعليم ونشره.

المطلب الأول

الأوقاف التعليمية وأسس دعم المؤسسات التعليمية في الدولة العثمانية

مثلت الأوقاف التعليمية في الدولة العثمانية نظاماً مؤسسياً متكاملاً يقوم على تخصيص أموال وعقارات ومصادر دخل ثابتة لصالح المؤسسات التعليمية، بما يضمن استمرارها في أداء وظائفها دون انقطاع، وقد ارتبط هذا النظام بفكرة الوقف الإسلامي التي تقوم على حبس الأصل وتسبيل المنفعة، وهو ما أتاح تكوين موارد مالية مستقرة خُصصت للمدارس والمدارس الدينية والمكتبات ومختلف مرافق التعليم، وقد اتسم هذا النظام بالدقة التنظيمية، حيث كانت وثائق الوقف تحدد بدقة طبيعة الإنفاق، وأوجه الصرف والفئات المستفيدة مما جعل التعليم جزءاً من منظومة اقتصادية واجتماعية مستدامة داخل الدولة العثمانية⁽¹⁾.

وقد لعبت هذه الأوقاف دوراً حاسماً في تمويل البنية التحتية التعليمية، إذ تم إنشاء العديد من المدارس داخل المجمعات الوقفية التي شملت في كثير من الأحيان مسجداً ومدرسةً ومكتبةً وداراً للضيافة، وهو ما يعكس التكامل بين الوظائف الدينية والتعليمية والاجتماعية، كما أسهمت الأوقاف في توفير رواتب ثابتة للمعلمين والمدرسين الأمر الذي رفع من مستوى الاستقرار المهني لهم وشجع على التفرغ للعلم والتعليم، كذلك شملت الأوقاف توفير منح للطلاب وإعانات مالية تساعد على التفرغ للدراسة مما ساهم في توسيع قاعدة المتعلمين داخل المجتمع العثماني⁽²⁾.

ومن الناحية الإدارية، خضعت الأوقاف التعليمية لإشراف دقيق من قبل نظار الوقف الذين كانوا يتولون إدارة الموارد المالية وضمان صرفها وفق شروط الواقف، وقد أدى هذا النظام إلى تقليل فرص الفساد أو سوء الإدارة كما ضمن استمرارية التمويل حتى في فترات الأزمات الاقتصادية ويظهر من خلال ذلك أن الوقف لم يكن مجرد عمل خيري فردي بل تحول إلى مؤسسة مالية وتعليمية متكاملة أسهمت في بناء نظام تعليمي مستقر وفعال.

كما أن الأوقاف التعليمية لم تقتصر على دعم المدارس التقليدية، بل شملت أيضاً دعم المكتبات التي لعبت دوراً محورياً في نشر المعرفة وحفظ المخطوطات العلمية، وقد ساعد هذا الدعم في ازدهار حركة التأليف والنسخ داخل الدولة العثمانية حيث أصبحت المكتبات الوقفية مراكز إشعاع علمي تستقطب العلماء والطلاب من مختلف المناطق وبهذا الشكل أسهمت الأوقاف في خلق بيئة علمية متكاملة تجمع بين التعليم النظري والتطبيق المعرفي⁽³⁾.

إن هذا الدور المتكامل للأوقاف التعليمية يعكس بوضوح أن النظام التعليمي في الدولة العثمانية لم يكن قائماً على الدولة وحدها، بل كان يعتمد على شراكة بين المجتمع والمؤسسات الوقفية وهو ما منح التعليم قوة استمرارية ومرونة عالية كما أن هذا النموذج أسهم في نشر التعليم على نطاق واسع وجعله متاحاً لفئات اجتماعية متعددة مما ساعد على رفع المستوى الثقافي العام داخل المجتمع العثماني⁽⁴⁾.

كما أسهم النظام الوقفي في تعزيز البعد المؤسسي للتعليم من خلال تحويل المدارس إلى مؤسسات مستقرة ذات موارد محددة وواضحة، حيث لم تكن المدرسة تعتمد على دعم مؤقت أو مساعدات متقطعة بل على ريع ثابت من أصول وقفية مخصصة مسبقاً، وقد منح هذا الأمر المؤسسات التعليمية قدرة على التخطيط طويل الأمد سواء فيما يتعلق بتطوير المناهج أو استقطاب العلماء أو توسيع الطاقة الاستيعابية للطلاب، كما أسهم في جعل التعليم جزءاً من البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وليس نشاطاً ثانوياً⁽⁵⁾.

كما أدى استقرار التمويل الوقفي إلى رفع جودة التعليم داخل المدارس العثمانية، إذ أصبح بإمكان القائمين على المؤسسات التعليمية اختيار أفضل المدرسين وتوفير بيئة تعليمية مناسبة تعتمد على الاستمرارية وليس الانقطاع، كما ساعد ذلك على تطوير المناهج العلمية بشكل تدريجي بما يتناسب مع تطور العلوم الشرعية والعقلية داخل الدولة، الأمر الذي انعكس على مستوى الطلاب وكفاءتهم العلمية في مختلف المجالات⁽⁶⁾.

كما ساهمت الأوقاف في دعم حركة الترجمة والتأليف داخل الدولة العثمانية، حيث وفرت المكتبات الوقفية بيئة علمية غنية بالمصادر التي ساعدت العلماء على إنتاج مؤلفات جديدة في الفقه

والتفسير واللغة والعلوم العقلية، كما أن توفر الورق والنسخ داخل المؤسسات الوقفية ساعد على انتشار الكتب بشكل واسع بين الطلاب، مما أدى إلى ازدهار الحركة العلمية داخل الدولة (7).

كما لعبت الأوقاف دوراً اجتماعياً مهماً في تحقيق العدالة التعليمية، إذ لم يكن التعليم مقتصرًا على طبقة اجتماعية معينة بل أصبح متاحاً لفئات واسعة من المجتمع حيث استفاد الفقراء وذوو الدخل المحدود من المنح الوقفية التي وفرت لهم السكن والطعام والتعليم المجاني مما جعل التعليم وسيلة للترقي الاجتماعي داخل المجتمع العثماني (8).

كما أسهم هذا النظام في خلق شبكة من العلماء المتنقلين بين المدارس المختلفة داخل الدولة، حيث كان الطالب ينتقل من مدرسة إلى أخرى داخل النظام الوقفي مما أدى إلى توحيد نسبي في مستوى التعليم والمناهج، كما ساعد على انتشار المعرفة بشكل واسع بين مختلف الولايات وهو ما عزز من وحدة الدولة الثقافية والعلمية (9).

يتبين من هذا المطلب أن الأوقاف التعليمية في الدولة العثمانية شكلت الأساس المالي والإداري الذي ضمن استمرارية التعليم واستقراره عبر تمويل المدارس والمعاهد بصورة دائمة، كما أسهمت في دعم المعلمين والطلاب وتوفير بيئة تعليمية متكاملة من خلال المجمعات الوقفية والمكتبات وبذلك كان نظام الوقف عنصراً حاسماً في ترسيخ التعليم وتوسيع نطاقه داخل المجتمع العثماني.

المطلب الثاني

دور الأوقاف في ضمان استمرارية التعليم ونشره

مثل نظام الأوقاف في الدولة العثمانية أحد أهم الضمانات التي أسهمت في استمرارية التعليم عبر القرون، إذ وفّر هذا النظام مصادر تمويل ثابتة مكّنت المؤسسات التعليمية من العمل بشكل منظم دون انقطاع، حيث كانت المدارس تعتمد على ريع الأوقاف المتمثل في الأراضي الزراعية والأسواق والعقارات التي خُصص دخلها بشكل دائم لصالح العملية التعليمية، وقد أسهم ذلك في جعل التعليم نشاطاً مستقرًا غير مرتبط بتقلبات الميزانية العامة للدولة، مما عزز من قدرة المؤسسات التعليمية على الاستمرار حتى في فترات الأزمات السياسية والاقتصادية (10).

وساعدت الأوقاف على ضمان استمرارية الكادر التعليمي من خلال توفير رواتب ثابتة للمدرسين والعاملين في المؤسسات التعليمية، الأمر الذي جعل التعليم مهنة مستقرة داخل المجتمع العثماني، إذ لم يكن المعلمون بحاجة إلى البحث عن مصادر دخل إضافية، بل كانوا يعتمدون على موارد الوقف المحددة مسبقاً في وثائق الوقف، وقد انعكس هذا الاستقرار بشكل مباشر على جودة التعليم واستمراره، حيث تمكن العلماء من التفرغ الكامل للتدريس ونقل المعرفة للأجيال المتعاقبة (11).

كما أسهمت الأوقاف في نشر التعليم جغرافياً داخل الدولة العثمانية، إذ لم يقتصر التعليم على المدن الكبرى مثل إسطنبول وأدرنة وبورصة، بل امتد إلى مختلف الأقاليم من خلال إنشاء مدارس وكتاتيب صغيرة ممولة وقفياً، وقد ساعد هذا الانتشار على تقليص الفجوة التعليمية بين المركز والأطراف، كما أدى إلى رفع مستوى الوعي الثقافي والديني بين مختلف طبقات المجتمع، مما جعل التعليم أكثر شمولية وانتشاراً⁽¹²⁾.

لعبت الأوقاف دوراً مهماً في توفير الدعم المباشر للطلاب من خلال منح مالية ومعاشات تشمل السكن والطعام والكتب، مما أتاح للطلاب الفقراء فرصة مواصلة التعليم دون عوائق اقتصادية، وقد ساهم هذا الدعم في توسيع قاعدة المتعلمين داخل الدولة العثمانية، كما شجع على انتقال الطلاب بين المراكز العلمية المختلفة، الأمر الذي عزز من الحركة العلمية والتبادل المعرفي بين الأقاليم⁽¹³⁾.

كما أسهم النظام الوقفي في حماية التعليم من الأزمات المالية التي كانت تمر بها الدولة، إذ كانت المؤسسات التعليمية تعتمد على موارد مستقلة نسبياً عن خزينة الدولة، مما جعلها أقل تأثراً بالحروب أو الأزمات الاقتصادية، وبالتالي استمر التعليم في أداء وظيفته الأساسية دون توقف كبير، وهو ما منح النظام التعليمي العثماني قدرة عالية على الاستمرار مقارنة بغيره من النظم التعليمية في تلك الفترة⁽¹⁴⁾.

وساعدت الأوقاف في تعزيز مكانة العلماء داخل المجتمع العثماني، حيث وفرت لهم رواتب مستقرة ومكانة اجتماعية مرموقة، مما جعلهم جزءاً من النخبة الفكرية المؤثرة في الدولة، وقد انعكس ذلك على ازدهار الحركة العلمية وازدياد الإنتاج الفكري في مجالات الفقه والتفسير والعلوم العقلية، مما ساهم في رفع مستوى الحياة العلمية بشكل عام⁽¹⁵⁾.

يمثل البعد المؤسسي في نظام الأوقاف العثمانية أحد العناصر الجوهرية التي أسهمت في ترسيخ استمرارية التعليم عبر الزمن، إذ اعتمدت العملية التعليمية على منظومة مالية مستقرة جعلت من المدرسة مؤسسة دائمة وليست نشاطاً مؤقتاً، وقد انعكس هذا التنظيم على قدرة المؤسسات التعليمية في الحفاظ على وجودها حتى في ظل تغيرات سياسية وإدارية متكررة داخل الدولة العثمانية، الأمر الذي منح التعليم طابعاً استقرارياً طويلاً الأمد⁽¹⁶⁾.

وفي سياق متصل أدى اعتماد النظام التعليمي على الإدارة الوقفية عبر النظر إلى تعزيز الاستقلالية الإدارية للمؤسسات التعليمية، حيث تولى الناظر مسؤولية الإشراف على الموارد المالية وصرفها وفق شروط الواقف دون تدخل مباشر من السلطة السياسية، وهو ما ساعد على حماية العملية التعليمية من تقلبات الإدارة وضمان سيرها بشكل منتظم ومستقر.

ومن زاوية اجتماعية، ساعدت الأوقاف في تحقيق قدر من العدالة التعليمية داخل المجتمع العثماني من خلال إتاحة فرص التعلم لمختلف الفئات الاجتماعية دون استثناء، إذ استفاد الفقراء وذوو

الدخل المحدود من الدعم الوقفي الذي شمل الإعاشة والسكن والكتب، الأمر الذي أسهم في تقليص الفوارق الاجتماعية داخل البيئة التعليمية⁽¹⁷⁾

وعلى مستوى البنية التعليمية، نشأت مجتمعات ورفية متكاملة ضمت المدارس والمكتبات ودور السكن، مما أوجد بيئة تعليمية مستقرة قائمة على التكامل بين عناصر المعرفة المختلفة، وقد ساعد هذا النموذج على رفع جودة التعليم وإعداد جيل من العلماء الذين امتلكوا أدوات معرفية واسعة ومتنوعة⁽¹⁸⁾. ومن ناحية حركية العلم، أتاح النظام الوقفي إمكانية التنقل بين المراكز العلمية المختلفة داخل الدولة العثمانية، حيث استفاد الطلاب من فرص الدراسة في أكثر من مؤسسة تعليمية، مما أسهم في تبادل الخبرات العلمية وتوحيد نسبي للمناهج التعليمية بين مختلف الولايات العثمانية.

يتضح أن الأوقاف في الدولة العثمانية كانت عنصراً أساسياً في ضمان استمرارية التعليم من خلال توفير تمويل ثابت ومستقل مكن المؤسسات التعليمية من العمل دون انقطاع، كما أسهمت في تطوير البيئة التعليمية عبر إنشاء مجتمعات علمية متكاملة ودعم المعلمين والطلاب وتسهيل التنقل العلمي، وبذلك لعب نظام الوقف دوراً محورياً في استقرار التعليم وتوسيع نطاقه وتعزيز الإنتاج العلمي داخل الدولة العثمانية.

المبحث الثاني

إسهام الأوقاف في تطوير الحياة العلمية والتعليمية

يمثل نظام الأوقاف في الدولة العثمانية أحد أهم المراكز التي أسهمت في تشكيل البنية العلمية والتعليمية للدولة، إذ لم يكن دوره مقتصرًا على توفير التمويل المادي للمؤسسات التعليمية فحسب، بل تجاوز ذلك إلى بناء منظومة معرفية متكاملة أسهمت في صناعة بيئة علمية مستقرة وفاعلة، وقد انعكس هذا الدور في ازدهار المدارس والمكتبات والمراكز العلمية التي انتشرت في مختلف أنحاء الدولة، مما جعل التعليم العثماني يتمتع بدرجة عالية من الاستمرارية والتنظيم والتنوع المعرفي.

كما أدى هذا النظام إلى إرساء قاعدة علمية واسعة قامت على ربط التعليم بالوقف بوصفه مؤسسة اجتماعية واقتصادية مستقلة، الأمر الذي منح المؤسسات التعليمية قدرة كبيرة على الاستمرار دون ارتباط مباشر بالتقلبات السياسية أو المالية، حيث أصبحت الموارد الوقفية مصدراً ثابتاً يضمن استقرار العملية التعليمية ويؤمن احتياجاتها الأساسية من رواتب المعلمين والطلاب وصيانة المباني وتوفير الكتب والمراجع، وهو ما أسهم في تعزيز جودة التعليم ورفع مستواه العلمي عبر الزمن.

وعليه سوف نقسم هذا المبحث على مطلبين، المطلب الأول سيكون عن دور الأوقاف في التوسع بالمؤسسات العلمية وتنمية الموارد المعرفية، أما المطلب الثاني سيكون عن أثر الأوقاف في الارتقاء بالمخرجات العلمية والتربوية.

المطلب الأول

دور الأوقاف في التوسع بالمؤسسات العلمية وتنمية الموارد المعرفية

أسهم نظام الأوقاف في الدولة العثمانية في توسيع شبكة المؤسسات التعليمية بشكل كبير من خلال دعم إنشاء المدارس في المدن الصغيرة والأقاليم البعيدة، إذ لم يعد التعليم محصوراً في إسطنبول أو المراكز الكبرى، بل أصبح منتشراً بشكل متوازن نسبياً، وقد أدى هذا الانتشار إلى رفع مستوى الوعي العلمي والديني بين مختلف طبقات المجتمع، وتعزيز حضور المعرفة في الحياة العامة.

ومن جهة أخرى، ساعدت الأوقاف على تطوير البنية المؤسسية للمدارس من خلال توفير موارد ثابتة مخصصة للصيانة والتجهيز والتشغيل، مما جعل المؤسسات التعليمية أكثر استقراراً واستمرارية، وقد انعكس ذلك على جودة البيئة التعليمية داخل المدارس، حيث أصبحت أكثر تنظيماً وقدرة على استيعاب أعداد أكبر من الطلاب.

كما ساهمت الأوقاف في دعم تنوع الإنتاج المعرفي داخل المؤسسات العلمية، إذ شجعت على دراسة مختلف العلوم الشرعية والعقلية في وقت واحد، مما أدى إلى خلق بيئة علمية متعددة التخصصات، وأسهم ذلك في تطوير المناهج التعليمية وجعلها أكثر شمولية ومرونة في التعامل مع احتياجات المجتمع والدولة⁽¹⁹⁾.

وفي سياق آخر، أدت الأوقاف إلى ازدهار حركة المكتبات الوقفية التي لعبت دوراً أساسياً في حفظ المعرفة وتوفيرها للطلاب والباحثين، حيث احتوت هذه المكتبات على آلاف المخطوطات في مختلف العلوم، مما ساعد على توسيع دائرة الاطلاع العلمي وتعزيز البحث والدراسة داخل المؤسسات التعليمية⁽²⁰⁾.

كما أسهم استقرار التمويل الوقفي في استقطاب العلماء البارزين من مختلف أنحاء العالم الإسلامي، حيث وفرت لهم المؤسسات الوقفية رواتب ثابتة ومكانة علمية مرموقة، مما أدى إلى رفع مستوى التعليم داخل المدارس العثمانية وتحسين جودة الإنتاج العلمي والتدريس .

كما ساعد النظام الوقفي على تعزيز التكامل بين المؤسسات التعليمية المختلفة داخل الدولة، حيث تشكلت شبكة مترابطة من المدارس والمكتبات والمراكز العلمية، مما ساهم في تبادل المعرفة وتوحيد نسبي للمناهج التعليمية، وهو ما عزز من وحدة النظام التعليمي العثماني⁽²¹⁾.

كما كان للأوقاف دور بارز في تنمية الموارد المعرفية من خلال دعم حركة النسخ والتأليف وتوفير المواد اللازمة للكتابة والطباعة المبكرة، مما أدى إلى زيادة الإنتاج العلمي وانتشار الكتب بين الطلاب، وبالتالي توسعت قاعدة المعرفة داخل المجتمع العثماني بشكل ملحوظ .

ومن منظور إداري مؤسسي أسهمت الأوقاف في تطوير آليات إدارة المؤسسات العلمية داخل الدولة العثمانية، حيث لم يكن الوقف مجرد مصدر تمويل بل نظاماً إدارياً متكاملًا يحدد بدقة شروط الإنفاق وأوجه الصرف وآليات الإشراف، وقد أدى هذا التنظيم إلى تقليل الفوضى الإدارية داخل المؤسسات التعليمية وضمان استقرارها على المدى الطويل، مما جعلها تعمل وفق قواعد ثابتة لا تتغير بتغير الولاة أو السلاطين (22).

وفي إطار البنية الاجتماعية للعلم، ساهم الوقف في خلق طبقة علمية مستقرة اقتصاديًا، إذ أصبح العلماء جزءًا من منظومة معيشية مضمونة تعتمد على ريع الأوقاف، وهو ما منحهم استقلالية نسبية عن السلطة السياسية، وبالتالي ساعدتهم ذلك على أداء دورهم العلمي دون ضغوط مباشرة، مما انعكس على جودة الإنتاج المعرفي وموضوعيته في كثير من الأحيان.

كما أدى توسع الوقف إلى تعزيز التكامل بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، حيث لم يعد التعليم منفصلاً عن الحياة الاجتماعية، بل أصبح مرتبطاً باجبات المجتمع من القضاء والإدارة والفتوى، مما جعل المؤسسات العلمية تسهم بشكل مباشر في تنظيم الحياة العامة، وهو ما أعطى للمعرفة وظيفة اجتماعية واضحة داخل الدولة العثمانية .

ومن زاوية معرفية، ساعدت الأوقاف في تطوير حركة تصنيف العلوم داخل البيئة التعليمية، حيث تم تنظيم العلوم في مستويات ومجالات مختلفة داخل المؤسسات التعليمية، الأمر الذي ساعد على وضوح المناهج وتدرجها، مما أسهم في تحسين عملية التعليم وزيادة قدرة الطلاب على الفهم والتحليل التدريجي للمعرفة (23).

ومن زاوية معرفية، ساعدت الأوقاف في تطوير حركة تصنيف العلوم داخل البيئة التعليمية في الدولة العثمانية، إذ لم تعد المعرفة تُقدّم بوصفها كتلة واحدة غير منظمة، بل جرى توزيعها ضمن مستويات ومجالات علمية متدرجة تراعي قدرات المتعلمين ومرحلة تحصيلهم العلمي، وقد انعكس هذا التنظيم في وضوح المناهج التعليمية وتحديد مسارات الدراسة بشكل أكثر دقة، الأمر الذي جعل العملية التعليمية تقوم على مبدأ التدرج المعرفي بدلاً من التلقين العشوائي (24).

كما أدى هذا التصنيف إلى تعزيز الفهم البنوي للعلوم لدى الطلاب، حيث أصبح بإمكان المتعلم الانتقال من العلوم الأساسية إلى العلوم المتقدمة بشكل تدريجي ومنهجي، مما أسهم في ترسيخ المهارات التحليلية وتطوير القدرة على الربط بين المفاهيم المختلفة داخل الحقول العلمية، وهو ما رفع من جودة التكوين العلمي داخل المؤسسات التعليمية الوقفية.

وعلى المستوى المؤسسي، أسهم هذا التنظيم في خلق نوع من التوازن بين العلوم الشرعية والعلوم العقلية، إذ لم تعد هناك هيمنة لمجال معرفي واحد، بل جرى إدماج العلوم اللغوية والمنطقية والرياضية

والطبية ضمن منظومة تعليمية واحدة، مما عزز من شمولية التعليم ووسّع آفاق المتعلمين، وجعلهم أكثر قدرة على التعامل مع قضايا معرفية متنوعة (25).

يتضح من هذا المطلب أن نظام الأوقاف في الدولة العثمانية أسهم في توسيع نطاق المؤسسات العلمية عبر توفير تمويل مستقر مكن من إنشاء وتطوير البنى التعليمية على نحو مستدام، كما ساعد في تنمية الموارد المعرفية من خلال دعم الإنتاج العلمي وحركة التأليف وتوفير بيئة بحثية منظمة.

المطلب الثاني

أثر الأوقاف في الارتقاء بالمرجات العلمية والتربوية

برز تأثير النظام الوقفي في الدولة العثمانية على جودة المخرجات العلمية والتربوية من خلال ما وفره من بيئة تعليمية مستقرة أسهمت في إعداد كوادر علمية مؤهلة امتلكت القدرة على ممارسة أدوارها في مجالات القضاء والإفتاء والإدارة، وقد جاء هذا التطور نتيجة تراكم معرفي قائم على استمرارية التعليم وتوفير الدعم المالي الدائم للمؤسسات التعليمية .

وعلى الصعيد التربوي، أدى انتظام العملية التعليمية داخل المؤسسات الوقفية إلى تحسين مستوى التحصيل العلمي لدى الطلاب، حيث أتاح استقرار الدروس واستمراريتها بناء مهارات معرفية أكثر عمقاً تعتمد على الفهم والتدرج في اكتساب المعرفة بدلاً من الحفظ المجرد، وهو ما انعكس إيجاباً على جودة المخرجات التعليمية (26).

وفي إطار الكفاءة التعليمية، ساعد الاستقرار المالي الذي وفرته الأوقاف للمعلمين على رفع مستوى الأداء التدريسي، إذ مكنهم ذلك من التفرغ الكامل للعمل الأكاديمي دون انشغال بالاحتياجات المعيشية، مما أدى إلى تحسين جودة التعليم ورفع مستوى الطلاب العلمي داخل المؤسسات التعليمية. وانطلاقاً من البعد المعرفي، أتاح توفر المصادر العلمية داخل المؤسسات الوقفية للطلاب فرصاً واسعة للاطلاع والبحث، الأمر الذي أسهم في تنمية مهارات التفكير النقدي والتحليل العلمي لديهم، وبالتالي رفع كفاءة المخرجات التعليمية وجعلها أكثر قدرة على التفاعل مع متطلبات المجتمع (27).

ومن جهة تطبيقية، اتجه التعليم في ظل النظام الوقفي إلى ربط المعرفة النظرية بالحياة العملية، حيث أُعد الطلاب ليكونوا قادرين على ممارسة وظائف اجتماعية مهمة في مجالات القضاء والإدارة والتعليم، وهو ما جعل المخرجات التربوية أكثر ارتباطاً باحتياجات الدولة والمجتمع.

وعلى مستوى الاستمرارية التعليمية، ساعد الدعم الوقفي للطلاب من خلال الإعاشة والسكن على تقليل معدلات الانقطاع عن الدراسة، مما أتاح لهم إكمال مساهمهم التعليمي بشكل منتظم، وبالتالي رفع نسبة المتعلمين وتحسين جودة المخرجات العلمية داخل الدولة العثمانية.

وفي جانب الإنتاج العلمي، أتاح الاستقرار المؤسسي الناتج عن نظام الوقف للعلماء والطلاب إمكانية التفرغ للبحث والتأليف، مما أدى إلى إنتاج مؤلفات علمية منظمة ودقيقة أسهمت في تطوير المعرفة وتراكمها عبر الزمن داخل المؤسسات التعليمية.

أما من منظور تكوين الشخصية العلمية، فقد ساعد النظام الوقفي في بناء جيل من المتعلمين يتمتع بقدر من التوازن بين المعرفة النظرية والسلوك العملي، الأمر الذي جعلهم أكثر قدرة على الاندماج في الحياة العامة وتولي المسؤوليات العلمية والإدارية بكفاءة.

انعكس النظام الوقفي في الدولة العثمانية بصورة مباشرة على نوعية الكفاءات العلمية التي تخرجت من المؤسسات التعليمية، حيث ساهم في إعداد فئة من العلماء والفقهاء الذين امتازوا بالقدرة على الجمع بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي في ميادين القضاء والإفتاء والإدارة، وهو ما جعل المخرجات التعليمية ذات طابع وظيفي يخدم بنية الدولة ومؤسساتها المختلفة⁽²⁸⁾.

ومن منظور تطبيقي، أدى استقرار النظام التعليمي المدعوم بالأوقاف إلى تحسين مستوى التأهيل العلمي للطلاب، حيث أصبح الطالب يمر بمسار تعليمي أكثر تنظيمًا يركز على التدرج في اكتساب المعرفة وربطها بالواقع العملي، مما أسهم في رفع جودة المخرجات التربوية بشكل واضح داخل المجتمع العثماني⁽²⁹⁾.

وعلى مستوى الإنتاج العلمي، ساعدت البيئة الوقفية على تكوين جيل من المؤلفين والعلماء القادرين على إنتاج كتب ومصنفات علمية في مختلف التخصصات، حيث انعكس الاستقرار المعيشي الذي وفره الوقف على القدرة على التفرغ للبحث والتأليف، مما أدى إلى ارتفاع مستوى الإنتاج الفكري في الدولة العثمانية⁽³⁰⁾.

كما أسهم النظام الوقفي في تعزيز جودة التكوين العلمي للمعلمين أنفسهم، إذ أصبح اختيارهم قائمًا على الكفاءة العلمية والخبرة، مما أدى إلى تحسين جودة العملية التعليمية ورفع مستوى التحصيل لدى الطلاب، وبالتالي تحسين نوعية المخرجات النهائية للنظام التعليمي⁽³¹⁾.

ومن زاوية اجتماعية، ساعد الوقف في خلق بيئة تعليمية أكثر عدالة، حيث أتاح الفرصة أمام أبناء الطبقات الفقيرة للوصول إلى مستويات علمية متقدمة، مما أدى إلى تنوع الخلفيات الاجتماعية للمتخرجين، وبالتالي تعزيز التكامل الاجتماعي داخل النخبة العلمية العثمانية.

وفي سياق آخر، أدى النظام الوقفي إلى تطوير المهارات التحليلية والنقدية لدى الطلاب، نتيجة اعتماد أساليب تعليمية تقوم على الحوار والمناقشة العلمية، وهو ما انعكس على نوعية الخريجين الذين أصبحوا أكثر قدرة على التعامل مع القضايا الفقهية والإدارية بشكل تحليلي ومنهجي⁽³²⁾.

كما ساعد الوقف في تعزيز استمرارية الأثر العلمي للخريجين، حيث لم يقتصر دورهم على التخرج فقط، بل امتد إلى المشاركة في نقل المعرفة للأجيال التالية من خلال التدريس والإفتاء، مما خلق دورة معرفية مستمرة داخل المجتمع العثماني.

نستنتج أن نظام الأوقاف في الدولة العثمانية أسهم في تحسين نوعية المخرجات العلمية والتربوية من خلال إعداد كوادر علمية مؤهلة تجمع بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي في مجالات القضاء والإدارة والإفتاء.

الخاتمة :

يتبين من خلال هذا البحث أن مؤسسة الأوقاف في الدولة العثمانية لعبت دوراً محورياً في الحفاظ على التعليم وتطويره، إذ شكلت ركيزة أساسية في دعم المؤسسات التعليمية وضمان استمراريته عبر الزمن، كما أسهمت في بناء منظومة علمية متكاملة ربطت بين التمويل المستقر والإنتاج المعرفي، مما جعل التعليم جزءاً أصيلاً من البنية الحضارية للدولة وليس مجرد نشاط وظيفي مؤقت. وقد انعكس هذا الدور في اتساع نطاق التعليم، وتطور بنيته المؤسسية، وارتفاع مستوى مخرجاته العلمية والتربوية، الأمر الذي أسهم في تعزيز مكانة الدولة العثمانية كإحدى المراكز العلمية المهمة في العالم الإسلامي خلال تلك الحقبة التاريخية.

كما أظهر البحث أن الأوقاف لم تقتصر على الجانب المالي فقط، بل تجاوزته إلى الإسهام في تشكيل بيئة علمية مستقرة، ساعدت على إنتاج المعرفة ونقلها وتطويرها، وهو ما جعلها عنصراً فاعلاً في استدامة الحركة العلمية والتربوية، وربط التعليم بحاجات المجتمع والدولة على حد سواء

1. أسهمت الأوقاف في ضمان استمرارية المؤسسات التعليمية من خلال توفير مصدر تمويل ثابت ومستقر.

2. أدت الأوقاف إلى توسع واضح في انتشار التعليم داخل الدولة العثمانية ليشمل مختلف الأقاليم.

3. ساعدت الأوقاف في تحسين جودة المخرجات العلمية من خلال رفع كفاءة التعليم والتدريس.

4. أسهمت في تعزيز الإنتاج العلمي عبر تمكين العلماء من التفرغ للبحث والتأليف.

5. لعبت الأوقاف دوراً في ربط التعليم بالحياة الاجتماعية والإدارية داخل الدولة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العامة

1. أحمد شلبي، التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1998.
2. إسماعيل ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998.

3. محمد فريد بك، تاريخ الدولة العثمانية السياسي والحضاري، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999.
4. خليل إينالچك، الدولة العثمانية: العصر الكلاسيكي، دار إرسیکا للنشر، تركيا، 2003.
5. محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، مكتبة مدبولي، مصر، 2003.
6. كولن إمير، الدولة العثمانية 1300-1650، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2006.
7. عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
8. علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار المعرفة، لبنان، 2011.

ثانياً: الكتب الخاصة :

1. أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، 1986.
2. فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1991.
3. بهاء الدين يلدرز، نظام الوقف في الدولة العثمانية وأثره في الحياة الاجتماعية والتعليمية، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسیکا)، تركيا، 1993.
4. أكمل الدين إحسان أوغلي، تاريخ العلوم والتعليم في الدولة العثمانية، إرسیکا، إسطنبول، 2004.
5. عبد الكريم رافق، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية، دار الفكر، سوريا، 2005.
6. صالح أحمد العلي، دراسات في التاريخ العثماني والمؤسسات الاجتماعية، دار المدى، بيروت، 2006.
7. منذر قحف، الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر، دمشق، 2006.
8. محمد أمين، المؤسسات الوقفية في الدولة العثمانية ودورها الحضاري، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010.
9. محمد كوزي، الحياة العلمية في الدولة العثمانية، دار النهضة للدراسات التاريخية، مصر، 2010.
10. نادية مصطفى، التعليم في الدولة العثمانية: دراسة في البنية والمؤسسات، دار الشروق، القاهرة، 2010.
11. عبد الله زكري، النظم التعليمية في الدولة العثمانية بين المركز والأطراف، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012.
12. محمد البشاري، الوقف الإسلامي ودوره في التنمية الحضارية، دار السلام، القاهرة، 2014.

13. أحمد عبد الله نجم، التعليم في الدولة العثمانية دراسة لدور المدرسة من ظهور الدولة حتى وفاة السلطان سليمان القانوني، ط4، مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر، مصر، 2024.

الهوامش:

- (1) بهاء الدين يلدرز، نظام الوقف في الدولة العثمانية وأثره في الحياة الاجتماعية والتعليمية، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسكا)، تركيا، 1993، ص 78.
- (2) صادق شيناسي، المؤسسات التعليمية في الدولة العثمانية، دار الفكر العثماني، تركيا، 2001، ص 102.
- (3) محمد كوزي، الحياة العلمية في الدولة العثمانية، دار النهضة للدراسات التاريخية، مصر، 2010، ص 91.
- (4) أكمل الدين إحسان أوغلو، تاريخ العلوم والتعليم في الدولة العثمانية، إرسكا، إسطنبول، 2004، ص 120.
- (5) علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار المعرفة، لبنان، 2011، ص 212.
- (6) محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، مكتبة مدبولي، مصر، 2003، ص 175.
- (7) أحمد شلبي، التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1998، ص 301.
- (8) عبد الكريم رافق، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية، دار الفكر، سوريا، 2005، ص 143.
- (9) أكمل الدين إحسان أوغلو، تاريخ العلوم والتعليم في الدولة العثمانية، مصدر سابق، ص 180.
- (10) خليل إينالجي، الدولة العثمانية: العصر الكلاسيكي، دار إرسكا للنشر، تركيا، 2003، ص 97.
- (11) بهاء الدين يلدرز، نظام الوقف في الدولة العثمانية ودوره التعليمي والاجتماعي، مصدر سابق، ص 83.
- (12) سورايا فاروقي، المجتمع العثماني والحياة اليومية، دار المدى، بيروت، 2002، ص 121.
- (13) أكمل الدين إحسان أوغلو، تاريخ العلوم والتعليم في الدولة العثمانية، مصدر سابق، ص 160.
- (14) كولن إمير، الدولة العثمانية 1300-1650، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2006، ص 153.
- (15) سورايا فاروقي، المجتمع العثماني والحياة اليومية، مصدر سابق، ص 88.
- (16) محمد أمين، المؤسسات الوقفية في الدولة العثمانية ودورها الحضاري، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010، ص 121.
- (17) أحمد عبد الله نجم، التعليم في الدولة العثمانية دراسة لدور المدرسة من ظهور الدولة حتى وفاة السلطان سليمان القانوني، ط4، مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر، مصر، 2024، ص 145.
- (18) إسماعيل ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998، ص 172.
- (19) عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 66.
- (20) فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1991، ص 210.
- (21) محمد فريد بك، تاريخ الدولة العثمانية السياسي والحضاري، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999، ص 187.

- (22) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، 1986، ص 165.
- (23) إسماعيل ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مصدر سابق، ص 196.
- (2) محمد كوزي، الحياة العلمية في الدولة العثمانية، مصدر سابق، ص 37.
- (3) فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي، مصدر سابق، ص 96.
- (26) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، مصدر سابق، ص 188.
- (27) عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، مصدر سابق، ص 166.
- (28) خليل إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: محمد الأرنؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002، ص 118.
- (29) فاضل بيات، المؤسسات التعليمية في المشرق العربي العثماني، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2009، ص 102.
- (30) منذر قحف، الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر، دمشق، 2006، ص 201.
- (31) فاضل بيات، المؤسسات التعليمية في المشرق العربي العثماني، مصدر سابق، ص 130.
- (32) أحمد عبد العظيم الجمل، دور الوقف الإسلامي ودوره في التنمية الاقتصادية المعاصرة، دار السلام، القاهرة، 2007، ص 142.